الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1999/SR.8
13 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة ٨

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الاثنين، ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة كاليدونيا الجديدة

طلبات الاستماع

النظر في مسائل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

../..

هذا المحضر قابل للتصويب.

ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/1999/6)

٢ - الرئيس: وجّـه الانتباه إلى ورقـة العمـل التـي أعدتها الأمانة العامة بشأن كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/1999/6) وقال إنه نظرا لأن المشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق بهذا البند ما زالت جارية، فستنظر اللجنة في الموضوع في تاريخ لاحق.

طلبات الاستماع

النظر في مسائل الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة جرز فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/AC.109/1999/7 و Corr.1)

٣ - تلبية لدعـــوة من الرئيس، احتل السيد كوربن (وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة) مقعدا على الطاولة.

٤ - السيد كوربن (وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إنه مما يبعث على السخرية أن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار أفسد بسبب عدم الإذعان المتزايد لقرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار. ومنذ سنة ١٩٩٦، تم التلميح إلى إمكانية وجود خيارات مشروعة للمركز السياسي غير تلك التي تنص على المساواة السياسية المطلقة كما يحددها قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥)، رغم حقيقة أن توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ أكدت بصورة متسقة أن مستوى المساواة السياسية التي تنطوي عليها خيارات المركز السياسي الثلاث المنصوص عليها في ذلك القرار تمثل معيارا عمليا لتحديد ما إذا كان الإقليم قد بلغ الحد الكامل للحكم الذاتي.

٥ - وأردف قائلا إن القرارات السنوية للجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار لم تعد تشجع هذه الأقاليم على المشاركة في عمل اللجنة الخاصة أو تؤكد الحق غير القابل للتصرف لشعوبها في امتلاك مواردها الطبيعية وتنميتها أو التصرف فيها. وعلاوة على ذلك، فقد تم إلغاء الإشارة إلى "اتخاذ الخطوات المناسبة لتمكين شعوب تلك الأقاليم من ممارسة حقها في تقرير المصير" من القرارات السنوية للجمعية العامة، كما أن التقرير المتعلق بهذا الموضوع الذي طـُلب إلى اللجنة تقديمه إلى الجمعية العامة لم يصدر أبدا.

٦ - واسترسل قائلا إنه ينبغي تحليل قرارات الجمعية العامة ومقرراتها بشأن إنهاء الاستعمار خلال العقد الحالي لتحديد إلى أي مدى نُفذت ولماذا جرى تجاهل بعضها. وثمة حاجة أيضا إلى إعداد تقرير يشير إلى أي حد أدمجت توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية في القرارات السنوية للجمعية العامة. فتوصيات تلك الحلقات الدراسية، إلى جانب تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار، يمكن اتخاذها أساسا لخطة عمل واضحة المعالم بشأن تقرير مصير الأقاليم الجزرية الصغيرة المتبقية. كما أنها قد تسعف في مواجهة المحاولات الرامية إلى تخليص المجتمع الدولي من مسؤوليته المستندة إلى الميثاق لتعزيز الحكم الذاتي عن طريق تشجيع الوهم القائم على أن شعوب الأقاليم لا تستحق المساواة الكاملة، وأنه لا حاجة في بعض الحالات إلى استطلاع رأيها بشأن مستقبلها الخاص.

٧ - واقترح أن يقدم رئيس اللجنة الخاصة تقريرا عن مسألة إنهاء الاستعمار إلى اللجنة الثالثة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بحق الشعوب في تقرير مصيرها، وينبغي له أن يسعى إلى كفالة اعتماد أسلوب مناسب في قرار اللجنة الثالثة المتعلق بمسائل إنهاء الاستعمار في الجزر الصغيرة. وتعتبر المناقشة الحالية لمدة يومين لمسائل الجزر الصغيرة في اللجنة الخاصة واليوم الإضافي للمناقشة في اللجنة الرابعة غير كافية بتاتا، خاصة وأن نص القرار السنوي يصاغ عادة قبل أن يتحدث ممثلو الأقاليم أمام اللجنة الخاصة.

٨ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن ينقل بند جدول الأعمال المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من اللجنة الرابعة إلى الثانية بما أن المسألة هي أساسا مسألة اقتصادية، وينبغي أن يصبح عنوان البند "تقديم المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" بغية عدم إعطاء الانطباع بأن اللجنة الخاصة كانت تُعنى فقط بفرض الاستقلال الفوري على الجزر الصغيرة، وهو تصور يعوق العديد من الحكومات الإقليمية، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي، عن المشاركة في أعمال اللجنة. كما ينبغي للجنة الخاصة أن تنظر أيضا في تغيير أسمها إلى اللجنة الخاصة المعنية بتقرير مصير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وينبغي أن تشمل ولايتها تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة واعتناق مبادئ المساواة السياسية.

٩ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن رئيس اللجنة الخاصة أجرى مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنه لا يبدو أن هذه المشاورات قد تمخضت عن فوائد ملموسة لصالح شعوب الأقاليم. كما لا تستجيب معظم الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لطلبات الحصول على معلومات بشأن الأنشطة التي تقوم بها تنفيذا للإعلان؛ ويجب إيجاد طريقة لجعل هذه الهيئات تدرك أهمية تنفيذ ولاياتها لتقديم المساعدة إلى الأقاليم في ميادين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتطور الدستوري. كما ينبغي للجنة أن تكفل توفير الموارد الكافية لها لتنفيذ أحكام خطة عمل العقد الدولي لإنهاء الاستعمار، بحيث يكون بالإمكان استخدام خبراء إقليميين للقيام بالدراسات المطلوبة في الخطة، وينبغي أن تنسق أنشطتها مع أنشطة هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تركز على الحكم، وخاصة فيما يتعلق بالسلطات التي تتمتع بها الحكومات المنتخبة للأقاليم.

١٠ - وقال إنه في حين لا يرتبط أساس تمديد ولاية اللجنة الخاصة بالعقد الدولي، فإن فعاليتها في المستقبل ستتحدد بدرجة كبيرة في ضوء استعدادها للتكيف مع عملية أكثر تعقيدا لتقرير المصير تركز

على الأقاليم الجزرية الصغيرة. وستحدد المشاركة الخلاقة من جانب منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية للأقاليم ما إذا كان بوسع اللجنة استعادة زخمها. وأخيرا، ينبغي للجمعية العامة أن تعلن عقدا دوليا ثانيا لإنهاء الاستعمار، بما أن الأول سينتهي دون التوصل إلى حل حقيقي للمسألة.

١١ - السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): قال إن التغييرات الحاصلة في العقود الأخيرة، وخاصة منذ نهاية ما يسمى بالحرب الباردة، كان لها تأثير في جميع المسائل المتصلة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأعرب عن موافقته على ملاحظات السيد كوربن المتعلقة بأساليب عمل اللجنة الخاصة فيما يتصل بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبالحاجة إلى إعطاء اللجنة زخما جديدا من أجل بلوغ الأهداف التي أنشئت من أجلها. بيد أن هذا العمل ليس بسيطا. إذ قد يتفق أعضاء اللجنة الخاصة على نُهج لمعالجة عدد من المشاكل، لكنهم لا يقبضون بمفردهم على زمام الأمور.

١٢ - واسترسل قائلا إن عددا من الدول القائمة بالإدارة يزعم بأنه لم تعد هناك مستعمرات أو أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي وبالتالي ليس ثمة أساس لعمل اللجنة. وفضلا عن ذلك، تعتقد جل الدول القائمة بالإدارة بأن الشعوب التي تقع تحت إدارتها قد حققت بالفعل تقرير المصير. ويجب على اللجنة الخاصة أن تسعى إلى إقناع الدول القائمة بالإدارة والمجتمع الدولي ككل بأن لشعوب الأقاليم، سواء الكبيرة أو الصغيرة، الحق في تقرير المصير، وهو حق لم تتمكن إلى حد الآن من ممارسته.

١٣ - الرئيس: قال إنه بعد التشاور مع أعضاء المكتب، عين مؤخرا الممثل الدائم لسانت لوسيا لتنسيق جميع قرارات اللجنة الخاصة بشأن منطقة البحر الكاريبي واقترح أن يتشاور السيد كوربن مع الممثل الدائم أثناء وجوده في نيويورك.

١٤ - السيد تانو - بوتشويه (كوت ديفوار): قال إن السيد كوربن ليس هو أول من وجه اللوم إلى اللجنة الخاصة لسماحها بالتخفيف من قرارات الجمعية العامة بشأن إنهاء الاستعمار لدرجة أنها، في بعض الحالات، لم تعد تعكس تطلعات سكان الأقاليم نتيجة لضغط من الدول القائمة بالإدارة. وتعمل اللجنة بموجب ولاية من المجتمع الدولي من أجل تحقيق تقرير المصير للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وينبغي أن تسعى إلى عدم العدول بسهولة عن أداء هذه المهمة. كما أنه من الضروري لشعوب الأقاليم أن تدعم اللجنة الخاصة في عملها وأن تُسمع صوتها من أجل مواجهة جهود الدول القائمة بالإدارة لتصوير الاستعمار وكأنه صار شيئا ينتمي إلى الماضي.

١٥ - السيد لويس (انتيغوا وبربودا): قال إن وفده يرغب في تأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الجمهورية العربية السورية وكوت ديفوار. فبلدان منطقة البحر الكاريبي ترتبط فيما بينها بإرث أفريقي مشترك وبروح التضامن، وهذا ما تجلى في الاستجابة الإقليمية للأزمتين السياسيتين في غرينادا وهايتي. والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هي جزء لا يتجزأ من المنطقة، وحكومات الدول المستقلة تسعى إلى إشراكها في سائر جوانب التعاون القائم فيما بينها.

١٦ - وأعرب عن قلق وفده لأن الدول القائمة بالإدارة لا تقوم بحماية الموارد الطبيعية لأقاليم منطقة البحر الكاريبي، حيث يشكل الصيد السائب تهديدا حقيقيا للموارد البحرية. كما أعرب عن انزعاجه لمحاولات إحدى الدول القائمة بالإدارة للإبقاء على نفوذها في المنطقة من خلال ربط منح المساعدة الإنمائية الرسمية بوقف عقوبة الإعدام، وهو ما يمثل تدخلا غير مقبول. ومن الواضح أن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا حاجة لها إلى التطلع إلى تلك الدولة لتلقي دروس الحكم الرشيد.

١٧ - واستطرد قائلا إن السلبية المتزايدة لأسلوب قرارات الجمعية العامة بشأن تقرير المصير ترتبط بغياب المشاركة الفعالة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المحافل التي يناقش فيها موضوع تقرير المصير. ويبدو أن دعوات المشاركة في الحلقات الدراسية الإقليمية المنظمة من قبل اللجنة والموجهة إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمنقولة إليهم عبر الدول القائمة بالإدارة لم تصل إليهم في كثير من الحالات.

١٨ - ومضى قائلا إنه ينبغي توجيه اللوم إلى اللجنة ذاتها لفشل الدول القائمة بالإدارة في المشاركة في أعمالها. ففي حين قامت اللجنة بتنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية، فقد فشلت أول الأمر في الاتفاق بشأن ما إذا كانت ستعتمد نتائج تلك الحلقات الدراسية أو تحيط علما بها فقط. وقد دفع هذا التناقض الدول القائمة بالإدارة إلى التساؤل بشأن الغاية من الحلقات الدراسية. ويجب على اللجنة أيضا أن تتحلى بمزيد من الصراحة في عرض الحالة السائدة في الأقاليم. فهي جهاز مستقل ويتوجب أن تتصرف بوصفها كذلك. وطالما أنها تعمل من أجل قضية عادلة، فلا ينبغي أن تخشى في ذلك لومة الدول القائمة بالإدارة، وعليها أن تحثهم على الامتثال لها.

١٩ - السيد أوفيا (بابوا غينيا الجديدة): تساءل عن المغزى من عبارة المساواة السياسية لدى وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ففي بابوا غينيا الجديدة، اعتبرت إرادة الشعب العنصر الأهم في تقرير مستقبل البلد. وفيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تساءل عما إذا كان من الضروري إجراء استفتاءات للتحقق من رغبة السكان أو إذا كان يمكن اعتبار ممثليهم المنتخبين ناطقين باسمهم، كما تؤكد ذلك الدول القائمة بالإدارة. ومن الواضح، والعقد الدولي لإنهاء الاستعمار يشارف نهايته، أن أهدافه ما زالت تحتاج إلى التنفيذ على نحو كامل. وينبغي إيجاد بعض الوسائل لمواصلة أنشطة العقد وسيرحب بآراء وزير الدولة بهذا الشأن.

٢٠ - وأردف قائلا إن الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تحتل دائما مرتبة الصدارة في جدول أعمال منتدى جنوب منطقة المحيط الهادئ. فللمجموعات الإقليمية دورا تضطلع به في عملية إنهاء الاستعمار، ولذلك فهو يرحب بالمشاركة النشطة للجماعة الكاريبية في عمل اللجنة. ومن المهم أيضا الاستماع إلى رأي شعوب الأقاليم. وحث وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة على العمل بصورة وثيقة مع الممثل الدائم لسانت لوسيا، الذي يضطلع بتنسيق قرارات اللجنة المتعلقة بأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

٢١ - السيد إيغيفورين (شيلي): تساءل عن رأي وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة فيما يتعلق بعزم حاكم الإقليم المنتخب مؤخرا على الدعوة إلى عقد مؤتمر لتنقيح الدستور الحالي.

٢٢ - السيد ستانيسلاوس (غرينادا): قال إن اللجنة لن تحقق نتائج عملية إن قامت بعملها في عزلة. ويبدو في الوقت الراهن أنها تواجه مأزقا في علاقتها مع الدول القائمة بالإدارة. ويعد الاتصال بها حيويا. وينبغي للجنة أن تتحقق بصورة خاصة من مغزى مفهوم تقرير المصير لديها. ومن الآن فصاعدا ستنعت الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة بأقاليم ما وراء البحار. وعلى اللجنة أن تحدد ما إذا كان هذا التطور يعكس تحسنا في مركزها.

٢٣ - السيد تانو - بوتشويه (كوت ديفوار): أشار إلى المشاركة الضئيلة لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية التي عقدتها اللجنة، وتساءل عما إذا كانوا مدركين لبدائل الاستقلال الكامل التي تدعو إليها اللجنة في قراراتها، والتي تشمل الارتباط الحر والاندماج. وينبغي لممثلي الأقاليم الذين يساندون نُهجا أخرى أن يطلعوا اللجنة على آرائهم.

٢٤ - السيد كوربن (وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال في رده على ممثل سوريا إن اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة، التي لم تعد قائمة، كانت في إحدى المرات قد أعدت ورقات عمل مفصلة وأجرت مناقشات متعمقة للمسائل الخاصة بالأقاليم الصغيرة، الشيء الذي أدى إلى اتخاذ قرارات أكثر تفصيلا ومستكملة. أما فيما يتعلق بأثر نهاية الحرب الباردة على مركز الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ففي حين أن هذا المركز لم يتغير، فإن إدراك المسائل المحيطة بها قد تغير. فالدول التي تؤثر في العملية تنظر إلى إنهاء الاستعمار باعتباره أحد آثار الحرب الباردة. ومن ثم الضغط من أجل تعميم العملية، إلى جانب "التحلل من إنهاء الاستعمار".

٢٥ - ودعا إلى مشاركة هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة، كاللجنة الثالثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كوسيلة للجنة لكسر طوق عزلتها، وأعرب عن اتفاقه مع ممثل بابوا غينيا الجديدة بأن هناك حاجة إلى عقد ثان، بما أن المسائل المطروحة للنقاش ظلت أساسا كما هي، ولن يكتمل العمل بحلول نهاية العقد الحالي. ويمكن للجنة أن تنظر خلال هذا العقد الثاني في المسائل المتعلقة باسمها وولايتها.

٢٦ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن بعض الأقاليم بدأت عملية استطلاع لرأي الشعب وقامت أخرى بإجراء استفتاءات خلال هذا العقد، لم يتم عرض مجموعة كاملة من الخيارات. ومن السابق لأوانه القول إن إقليما ما بلغ درجة الحكم الذاتي لمجرد أن المسألة قد بُدئ في مناقشتها. كما أنه ليس بالحجة الصحيحة كون أن الانتخابات العامة يمكن أن تعوض إلى حد ما استطلاع رأي الشعب لتبين إرادته. فمثل هذه الانتخابات تجري عادة بشأن القضايا الاقتصادية؛ ولا تطرح القضايا المتعلقة بالمركز السياسي. وهي أيضا تعقد في إطار العلاقة مع الدولة القائمة بالإدارة. وفي رده على ممثل كوت ديفوار، قال إنه بسبب عدم مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عمل اللجنة بصورة دائمة يرجع إلى تصور أن هدف اللجنة يتمثل فقط في الترويج للاستقلال. ويساهم أسم اللجنة ذاته في تعزيز هذا التصور.

٢٧ - وأشار ممثل انتيغوا وبربودا إلى الترابط القائم بين الأقاليم، الشيء الذي لا يصح بالنسبة إلى العلاقة فيما بينها وحسب، وإنما يصح على الصعيد الإقليمي أيضا. والصلة التي أشار إليها بين إلغاء عقوبة الإعدام وتقديم المعونة هي جزء من مسألة أوسع نطاقا. وقد تمت الإشارة إلى ورقة عمل للمملكة المتحدة تشير إلى أقاليم "ما وراء البحار" عوضا عن الأقاليم التابعة، وهو ما يغير فعلا مركزها بحيث يشمل حقوقا جديدة داخل الإقليم. ومع ذلك، فثمة مسألة تتمثل في كون أن هذه الحقوق ستمنح في مقابل تطبيق قوانين الاتحاد الأوروبي، مع وجود تأثير على القطاعات المالية البحرية للأقاليم وبعض الدول المستقلة كذلك. وينبغي أن ينظر في مسألة الحكم بصورة محددة في سياق تفويض السلطة إلى السلطة المدنية، أي إلى حكومة منتخبة. ويمكن للجنة أن تسعى إلى إقامة صلات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي وضع عددا من البرامج في هذا الميدان.

٢٨ - وتساءل ممثل بابوا غينيا الجديدة عن مغزى المساواة السياسية. وينبغي أن تُعرَّف بأنها الحكم الذاتي الكامل، الشيء الذي قد يستغرق وقتا طويلا لإنجازه. وقد تم التطرق إلى بدائل الاستقلال، مثل الارتباط الحر، غير أن الهدف النهائي يجب أن يظل هو المساواة السياسية الكاملة. ويجب على الأمم المتحدة أن تُبقي على إشرافها على العملية إلى حين اكتمالها. ويجب عدم رفع أسماء الأقاليم من قائمة الأقاليم التابعة لمجرد أن العملية قد بدأت، بل يجب أن تظل في القائمة إلى حين تحقيق الاستقلال الكامل، حتى ولو استغرق ذلك سنوات. وأي شيء دون ذلك سيعني إضفاء المشروعية على الحالات التي تعمل اللجنة على تصحيحها.

٢٩ - الرئيس: تساءل بشأن التشريعات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تتناول حق الشعوب في امتلاك مواردها الطبيعية وتنميتها والتصرف فيها.

٣٠ - السيد كوربن (وزير الدولة لشؤون جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة): قال إن معظم الأقاليم لديها مثل هذه التشريعات، وهي ترتكز على الفكرة التي مفادها أن الموارد ينبغي أن تخضع لمراقبة الشعب. وقد استخدمت لنقل الملكية فيما يتعلق بالموارد الأرضية والبحرية على السواء. أما المسائل الأخرى، كاستخدام المناطق الاقتصادية الخالصة، فتتناولها اتفاقية قانون البحار. وقد طرحت بعض القضايا الرئيسية فيما يتصل بحقوق الصيد في تلك المناطق، وهي حقوق تخضع للقوانين المحلية القائمة على الاتفاقات الإقليمية.

٣١ - الرئيس: قال إن التجربة في مناطق أخرى من العالم أظهرت أن الشعوب الأصلية حصلت على حقوق الصيد في المناطق الاقتصادية الخالصة. وقد ترغب اللجنة في النظر في هذا الموضوع في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥